

كأنه غ **قول** ومعية أي مصاحبة فإن الحكم بين الطرفين  
بالصحة في المتصلة وبالعبارة في المتصلة **قول**  
والثالث النسبة الواقعة بينهما **علم** أن النسبة  
تطلق على معينين أحدهما الأتياع والانتزاع وه  
والثاني النسبة المقنونة بين الموضوع والحكم  
من غير حكم بائتياع النسبة أو انتزاعها فاحتمل  
القضية أربعة الحكوم عليه والحكوم به والنسبة  
الحكمية الإيجابية التي هي مورد الإيجاب والسلب  
والانتزاع والانتزاع فكان من اللائحة أن يكون  
اللائحة أربعة لمع المعاني إلا أن النسبة ما لم  
يعتبر مع الوقوع أو اللاتوقوع لم تكن رابطة  
فلا حاجة إلى الدلالة على النسبة التي هي مورد  
الإيجاب والسلب فإن اللقط الدال على وقوع  
النسبة دال على النسبة أيضا فالجواب عن  
القضية متا ديان يعبر به وأحلك وهذا الخراج  
وأحاطني بصرف صغر الاخترا في ثلاثة فالقط  
نوع تصرف وتصلية أن لقط الرابطة الدال على  
النسبة الإيجابية والسلبية وهي ملزوم للنسبة  
الأولى التي هي مورد الإيجاب والسلب فدلالة  
علم بالالتزام لأن اللقط إذا دل على الملزوم  
بالتامة دل على اللازم وهو هنا النسبة الأولى  
التي هي مورد الإيجاب والسلب بالالتزام **قول**  
سبب رابطة مستمرة للدال باسم الدول **قول**  
على النسبة الدائنة في الحقيقة **قول** باعتبار  
الرابطة أي باعتبار بيان الجهة وهي المنفرد  
الدال على كيفية النسبة للقضية التي هي  
الضرورة والدوام ومنها اللذان هما  
الإمكان والإطلاق فإن هذه القضية لا بد منها  
لأن نسبة في نفس الأمر وتسمى بالنسبة اليماني

الي

الما في نفس الأمر ما قد صرح باللقط الدال  
على كانه يقال مثلا كانه عتيوان بالضرورة  
سبب ذلك اللقط الدال علما وهو قولها بالضرورة  
جهة وسبب القضية إذ ذلك موجبه وسبب  
أيضا رابعة أن منتج مع الجهة بالرابطة وأن لم  
تصرح بجهة المقضية سبب مطلقه أنه مستوي  
وأنظر هل تعد الجهة من اجزاء القضية المعقولة  
كالنسبة أو لا **قول** شعور أن علم **قول** كما مر  
تصريح فإن الحركة الأسماء التي هي النسبة فأك  
التعد في شرح الرسالة والذي يفهم منه الرابطة  
في لغة العرب هو الحركات الأسماء على حركة  
الرفع تحقيفا أو تعديرا لا غير لأنها إذا قلنا زيد  
علم على سبيل التعداد بالأحرى كعد رابطة كذا  
بفهم منه الرابطة والإسناد وإذا قلنا زيد علم  
بالرفع فهم منه ذلك فالرابطة هي الحركة الإسمية  
لا غير وبالجملة كون لقطه موضع موضوعه  
في لغة العرب للربط مما لا ينبغي أن يخفى على أحد  
من المصنفين فغلاف الحكا المحققين وقد عا  
كثرت مما ملأ في حل هذا الإشكاله ومثقف عت  
حقيقة لكافة في هذا المقام حتى وجدت في كتاب  
اللائحة والحروف المشتمولة المحقق أي نفس  
الفراي ما يدل على أن ليس مرادهم أن لقط هو  
موضوع في لغة العرب للربط ولا أنها متعلقة  
عند ذلك بل المراد أن اللقطة تسبقه فلوها إلى  
ذلك قال **قول** وأعلم أن ظاهرا حكما يطبق  
لاستعمل القضية التي محمولها فعل وهي التي يمتثلها  
الخطاة جملة فعلية ليقولنا قام زيد بالشيء إلا أن  
يحصل في تأويل زيد شخص له الفاعل من كلامه  
وزاجع الدواني على التفسير وحقيقه وحسنه